مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الرابع/ المجلدالسابع عشر

تاريخ النشر

١٢ / ٢٠٢٥

التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية بعد عام ٢٠١٦

Democratic Backsliding in the United States of America After 2016

أ.م.د. سعد عبد الحسين نعمه

Assistant Professor Dr. Saad Abdulhussein Naama

كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

الاختصاص العام: العلوم السياسية

الاختصاص الدقيق: النظم السياسية والسياسات العامة

الايميل الجامعي: saada.alshemari@uokufa.edu.iq

التراجع الديمقراطي، التأكل الديمقراطي، قلق الناخبين، الولايات المتحدة الامريكية، الثقة بالمؤسسات العامة.

Democratic decline, democratic erosion, voter anxiety, United States, trust in public institutions.

التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية بعد عام ٢٠١٦
Democratic Backsliding in the United States of America After 2016

أ.م.د. سعد عبد الحسين نعمه

Abstract:

The United States of America is considered one of the oldest liberal democracies in the world. However, this historical model has witnessed a decline from the level of a full democracy to that of a flawed democracy. This regression has impacted not only the United States itself but also democratic and non-democratic countries around the world. The decline resulted from several political factors, including the executive branch's breach of the checks and balances system, and the increasing political polarization between the two main parties the Republican and Democratic parties. Additionally, the rise of populism in the executive branch after 2016 and its influential rhetoric on the public contributed to this decline Economic and social factors also played a role, including inequality, poverty, political money, and discrimination based on race, religion, or against immigrant minorities. External factors, such as interference in general elections, also contributed to democratic backsliding. All these causes weakened citizens' trust in democratic public institutions and reduced voters' confidence in the electoral process. The rejection of the 2020 presidential election results further intensified this issue, leading to the emergence of political violence a decisive factor in the democratic decline and a direct blow to American democracy

الملخص:

تعد الولايات المتحدة الامريكية واحدة من أقدم الديمقراطيات الليبرالية في العالم، وهذا الانموذج التاريخي شهد تراجعاً من مستوى الديمقراطية الكاملة إلى مستوى الديمقراطية المعيبة، نتيجة مجموعة من الاسباب السياسية التي تتمثل في إخلال السلطة التنفيذية بنظام الضوابط والتوازنات في العلاقة بين السلطات وبسبب تنامي الاستقطاب السياسي بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، يضاف لها سيطرة التيار الشعبوي على السلطة التنفيذية بعد عام ٢٠١٦ وقوة خطابة المؤثر في الجماهير. كما للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور في التراجع الديمقراطي والتي تتمثل في عدم المساواة والفقر والمال السياسي والتميز بسبب اللون أو الديانة أو ضد الاقليات المهاجرة، ولا يمكن أغفال العامل الخارجي الذي دفع باتجاه تركيز التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة من خلال التدخل بالانتخابات العامة. كل هذه الاسباب أثرت على ثقة المواطنين بمؤسساتهم العامة الديمقراطية، وأثرت على ثقة الناخبين بالعملية الانتخابية، ونتيجة عدم القبول بنتائج الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠ برزت ظاهرة العنف السياسي التي كان لها الدور الحاسم في التراجع الديمقراطي والأثر المباشر على الديمقراطية الامريكية.

المقدمة:

يشير مفهوم التراجع الديمقراطي إلى ضعف قدرة النظام السياسي على الالتزام بالقيم الديمقراطية، وهذه القيم التي فقدها النظام تحدد مدى قوة التراجع ومدى تأكل مؤسساته السياسية، والتراجع الديمقراطي اتجاه سياسي سائد، بعد أن شهد العالم أربع موجات للديمقراطية والتحول الديمقراطي، نشهد في الوقت الحالي أفول للديمقراطية العالمية، ليس في الولايات المتحدة الامريكية فقط بل على مستوى العالم. ويلاحظ أن هنالك ديمقراطيات عرقية شهدت تراجعاً من أنموذج الديمقراطية الكاملة إلى الديمقراطيات المعيبة، وعدد الدول التي تتحول أنظمتها السياسية باتجاه عكس الديمقراطية هي أكثر من عدد الدول التي تتحول نحو الديمقراطية، ولا نعني هنا الاستبداد إنما التراجع. كما هنالك قادة وزعماء سياسيين يتم انتخابهم بصورة ديمقراطية، لكنهم يلتفون على الديمقراطية ويتحايلون على مبدأ الفصل بين السلطات، ويسعون إلى تزوير الانتخابات، أو زعزعة الثقة بها، ومرد ذلك مجموعة من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق نسق كل دولة. وفي الولايات المتحدة الامريكية هنالك مجموعة من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأسباب خارجية أدت إلى تراجع الديمقراطية، وتركت آثار سلبية على ثقة المجتمع بالنظام السياسي ومؤسساته العامة، وآثرت على الممارسات الديمقراطية، مثل قلق الناخبين، وعدم ثقتهم بالانتخابات لاسيما الرئاسية، وتنامي ظاهرة التمييز العنصري بسبب اللون أو الديانة أو الاصل بعد تصاعد الخطاب تجاه المهاجرين، إضافة إلى تنامي ظاهرة العنف السياسي، بعد صعود التيار الشعبوي وقوة خطابه السياسي بعد عام ٢٠١٦.

أهمية البحث: يحوز البحث على أهمية كبيرة تتمثل بندرة الأبحاث التي تتناول ظاهرة التراجع الديمقراطي، بعكس الدراسات التي تناولت التحول الديمقراطي أو معوقاته، كما تظهر الاهمية في دراسة هذه الظاهرة كونها تمس واحدة من أقدم الديمقراطية في العالم، وتعد أنموذج تاريخي للديمقراطية الليبرالية، وأي تراجع يؤثر على مصداقية هذا الانموذج العالمي داخل الولايات المتحدة ويؤثر على مصداقية وشرعية الديمقراطية العالمية لبقية الدول التي تعتنقها، كما يمنح هذا التراجع الانظمة غير الديمقراطية مبرراً لتحجيم أو قمع الحقوق والحريات، وأن تشخيص أسباب التراجع الديمقراطي، ومعرفة وتحليل وأثاره مفيدة في ترسيخ الديمقراطية أو على الاقل منع تأكلها وانحدارها.

فرضية البحث: يفترض الباحث أن التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية هو نتيجة لتداخل أسباب داخلية وخارجية وأدت إلى تأكل الثقة في المؤسسات العامة، وتراجع ثقة الناخبين في الانتخابات، وتنامي ظاهرة التميز العنصري والعنف السياسي، مما أسهم بزيادة التراجع الديمقراطي.

منهجية البحث: أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية، وتحليل أسبابها وآثارها. وكما أن البحث يركز على مؤسسات النظام السياسي بوصفه نظام ديناميكي معقدة يتأثر بمدخلات وتنتج عنه مخرجات، لتعود دورته من خلال التغذية الراجعة. فقد أعتمد الباحث على مدخل التحليل النظمي لتكون المدخلات هي الضغوط والاسباب التي تؤثر في النظام، أما العمليات تتمثل في الاستجابة للمشاكل السياسية المتمثلة بأداء الكونجرس

والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والاعلام واستجابة الاحزاب السياسية، وبالنسبة للمخرجات ما ينتج عن عمليات داخل النظام وسياسات متأثرة بالصراع الحزبي والاستقطاب السياسي والمال السياسي، أما ردود أفعال المجتمع نتيجة المخرجات بوصفها تغذية راجعة تتمثل في تراجع وتأكل الثقة بالمؤسسات العامة وقلق الناخبين وتصاعد العنف وما ينتج عنها من تعميق الازمة أو تعديل السلوك.

هيكلية البحث: قسم البحث إلى ثلاثة مباحث نتطرق في المبحث الاول منها إلى مفهوم التراجع الديمقراطي والمفاهيم المقاربة، أما المبحث الثاني نتناول فيه أسباب التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية وقسمناها إلى الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية وجاء المبحث الثالث بعنوان آثار التراجع الديمقراطي التي تتمثل في تأكل المؤسسات العامة، وتراجع ثقة الناخبين، وتنامي ظاهرتي التميز العنصري والعنف السياسي. فضلاً عن مقدمة وخاتمة واستنتاجات.

المبحث الاول: مفهوم التراجع الديمقراطي والمفاهيم المقاربة: ظاهرة التراجع الديمقراطي تحدث في جميع الديمقراطيات المتجذرة والناشئة، لكن حدوثها بشكل أكبر في الديمقراطيات الفتية، بعد سيطرة الزعماء على المؤسسات العامة، وإفراغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي، ويكون الاتجاه نحو الاستبدادية بشكل أسرع. في حين حدوثه في الديمقراطيات العريقة، يكون بطيء ويحتاج إلى تظافر جميع أسبابه السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يتضح. كما لا يمكن وصف الدول التي تتراجع الديمقراطية فيها بالدول الاستبدادية، لذلك هنالك مفاهيم مقاربة إلى التراجع الديمقراطي تدل عليه بصورة صريحة تواجدها وتطبيقها يمكن معرفه سير الدولة باتجاه عكس الديمقراطية. ولغرض بحث هذا الموضوع سيقسم المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الاول: تعريف التراجع الديمقراطي

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للتراجع الديمقراطي

المطلب الاول: تعريف التراجع الديمقراطي: الديمقراطية فكرة ونظام حكم يعكس الارادة الشعبية كونها تقوم على المشاركة والمنافسة والانتخابات الحرة، وتضمين وضمان الحقوق والحريات غير القابلة للتجزئة، وهي تعكس حكم الأغلبية مع احترام حقوق الاقلية. وقد شهد العالم موجات متعددة للتحول نحو الديمقراطية العالمية، حتى وصف (صموئيل فوكوياما) في اطروحته هذا العصر "بالهيمنة الابدية للديمقراطية العالمية" أو الثورة الديمقراطية العالمية.( ) وبعد أن كانت النظم الاستبدادية هي الاكثرية لاسيما في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من الاخذ بالديمقراطية وتبنيها من أغلب الانظمة السياسية المعاصرة. يشهد عصرنا في الوقت الحالي تراجع للديمقراطية العالمية، وهو ليس بمثابة انهيار بقدر ما هو تمحور الخطابات وظهور القادة والتيارات الشعبوية، الامر الذي آثر على قيم ومعايير ومبادئ الديمقراطية وآثر حتى على الفهم العام للديمقراطية. التراجع الديمقراطي ظاهرة بدأت بالتنامي بين الديمقراطيات العريقة، وتعد أحد أبرز المعوقات التي تواجه الديمقراطية العالمية، ومرد ذلك أسباب عديدة منها الحروب، والصراعات السياسية، والاستقطاب السياسي والاجتماعي، المشاركة السياسية المعبئة، وقمع الحريات، والقائمة تطول وتمد للوصول إلى الاستبداد السياسي الذي يعني

الغاء جميع المؤسسات السياسية والمظاهر الديمقراطية والسيطرة على السلطة السياسية والتفرد بها. ووفق هذه الاسباب التي يمكن وصفها معايير تفضيلية للأنظمة السياسية، قسمت الانظمة الديمقراطية إلى أنظمة الديمقراطية الكاملة التي تحترم وتلتزم بجميع بمبادئ ومعايير الديمقراطية مثل استراليا وكندا وأغلب دول أوربا الغربية. وأنظمة الديمقراطيات المعيبة التي تجري فيها انتخابات حرة وتحترم الحقوق والحريات، ولكن لا تلزم بكل المعايير الديمقراطية لاسيما حرية الاعلام وقمع المعارضة وتلكؤ الحكومة في تنفيذ السياسات العامة مثل الولايات المتحدة الامريكية (وإسرائيل) والبرازيل والهند وبولندا وغيرها. وأنظمة الديمقراطية الهجينة التي تتبجح بالمظاهر الديمقراطية فقط، في حين الثقافة السياسية السائدة ثقافة تقليدية، والمشاركة السياسية معبئة، والانتخابات مزورة، وانتشار الفساد، وتصفية المعارضة، وتحجيم أو قمع دور الاعلام، ومثالها المكسيك النيبال وغيرها واخيراً الانظمة الاستبدادية مثل غالبية دول الشرق الاوسط ودول أمريكا اللاتينية.( ) إن علماء السياسة يستخدمون مجموعة متنوعة من المصطلحات لوصف هذه الظاهرة مثل "التأكل الديمقراطي" و "التراجع الديمقراطي" و "الانحدار الديمقراطي" وهذا الاخير اشمل واوسع وأسرع في حدوثه. وأي كان من المصطلحات المستخدمة له أثار على المجتمع بأكمله وترتبط بتغيرات في المواقف، بما فيها تشوية سمعة أعضاء الحزب المعارض، ونشر المعلومات المظللة على نطاق واسع، وانحدار في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مثل وسائل الاعلام المستقل، ومؤسسات المجتمع المدني، والنظام والصحي والتعليمي. ووفق مؤشر الديمقراطية العالمية فان ديمقراطيات عريقة بدأت بالتراجع مثل الولايات المتحدة الامريكية.( ) نتيجة من الاسباب والمؤشرات التي ذكرناها بصورة عامة وسنبينها أكثر تفصيلاً في المبحث الثاني. ويعرف التراجع الديمقراطي بأنه عملية ناعمة تدريجية تقوم من خلالها السلطة التنفيذية بتقوية نفوذها وسيطرتها على جميع المؤسسات الديمقراطية عبر تفكيك الضوابط والقوانين والتوازنات القائمة بين مكونات النظام الديمقراطي.( ) ويعرف الترأجع الديمقراطي كمرادف للتأكل الديمقراطي أي انه التأكل التدريجي للمؤسسات والقواعد والمعايير التي تنتج عن تصرفات الحكومات المنتخبة، ويحدث بصورة تدريجية ناعمة مما يوفر طرق تكتيكية لشاغلي المناصب الحكومية من تراكم السلطات ببطء.( ) كما يعرف بأنه تراجع أداء الديمقراطية وظهور بوادر الاستبداد السياسي، مثل أضعاف أو الغاء أي من المؤسسات السياسية التي تدعم الديمقراطية.( ) إن التراجع الديمقراطي يشير إلى استهداف الممارسات والقيم الديمقراطية الراسخة مثل انتقال للسلطة السلمي والدوري، والمساءلة أمام الجمهور بشكل بطيء، وغالبًا ما يكون تدريجيًا. ويمكن أن يشمل أساليب التآكل إلى تجاوز السلطة التنفيذية لحدود اختصاصاتها، وتغييرات في إجراءات تعيين القضاة، مما يضعف استقلاليته، أو التلاعب بالقوانين، أو إساءة أستخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصه، أو ممارسة ضغوط غير مبررة على المؤسسات غير الرسيمة، أو نشر معلومات مضللة عن المعارضين السياسيين. وهو يختلف عن الانهيار الديمقراطي الذي يكون سريع وشامل وهو أشبه بالانقلاب على الديمقراطية. ويمكن وصفه بالتحول "عكس الديمقراطي"، وهو ناتج عن عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وهي ذات العوامل الاساسية

للديمقراطية والتحول الديمقراطي التي بدأت بالتراجع، بعد أن يشعر المواطنين بخيبة أمل من نتائج الحكم الديمقراطي فانهم يتبنون عن معرفة بدائل بالضد من الديمقراطية أو يصوتون ضدها بسبب خيبة الامل والاحباط الذي أصابهم. وهذا ما حدث فعلاً في بولندا عام ٢٠١٥ عندما صوتوا البولنديون إلى حزب القانون والعدالة، وكذلك ما حدث في المجر عام ٢٠١٠ عندما صوت المجريين إلى "حزب فيدس" بقيادة (فيكتور أوربان) الذي أتبع منهجاً يعارض مبادئ الديمقراطية الليبرالية.( ) ويمكن تحديد أسباب الانحدار الديمقراطي إلى:

اولاً- أسباب سياسية: تتمثل بضعف مؤسسات الدولة الديمقراطية مثل البرلمان والقضاء وهيئات الرقابة والمسائلة، وسيطرة السلطة التنفيذية عليها أو تراجع الثقة بها، وتدني مستوى الحريات العامة، وضعف نزاهة الانتخابات، وتحجيم دور المؤسسات غير الرسيمة، والتحول نحو الاستبدادية بصورة تدريجية. وغالباً ما يؤثر على هذه المؤسسات الديمقراطية هو صعود الزعماء الشعبويين الذين يركزون بخطاباتهم على الاستقطاب الجماهيري والعاطفي ضد المعارضة والنخب والمؤسسات السياسية الديمقراطية.

ثانياً أسباب اقتصادية: تتمثل غياب العدالة التوزيعية، أو الفقر، أو الفساد المزمن، أو أزمات اقتصادية متكررة.

ثالثاً- أسباب اجتماعية وثقافية: وتتمثل بزيادة الاستقطاب السياسي، أو تنامي الفوارق الطبقية بسبب الانتماء الاجتماعي والعرقي والثقافي والديني، أو سوء التمثيل والمشاركة.

رابعاً- أسباب خارجية: تتجسد بالمقاطعات الاقتصادية والسياسية، أو عقوبات أو تهديدات خارجية، أو التأثر أو نقل تجربة ديمقراطية في بيئة استبدادية (الديمقراطيات الناشئة او الفتية)على مستوى القاعدة والقمة.

ويمكن تعريف التراجع الديمقراطي بانه حالة تدهور أو تراجع بطيء تشهدها مبادئ ومعايير الديمقراطية يقوم به القادة السياسيين المنتخبين بصورة ديمقراطية عبر خطط تكتيكية وليس ثورية، ولا يمكن معرفة حجم التراجع الديمقراطي إلا أن التأثير على مبادئ الديمقراطية مثل سيادة القانون، والحريات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تراجع في معايير نزاهة العملية الانتخابية بضمها تقسيم أصوات هيئة الناخبين، والانقسامات السياسية والاجتماعية الحادة عندها يمكن القول هنالك تراجع ديمقراطي. مما يجب ذكره ايضاً أن ظهور سبب واحد لا يمثل تقدم عكس الديمقراطية، بل حتى يكون هنالك تراجع ديمقراطي، لابد أن يتحد أكثر أو الاسباب جميعها، ولفترة زمنية متوسطة إلى طويلة. لكن هذا لا يعني عدم وجود انحدار ديمقراطي سريع ومفاجئ من خلال الانقلابات على الحكومة الديمقراطية أو الاطاحة بها بفعل العوامل الداخلية (الازمات السياسية والاقتصادية) أو العوامل الخارجية الدافعة نحو هذا التراجع أو الانحدار. وتبقى دراسة التراجع الديمقراطي في أي دولة تتطلب تحليلاً دقيقاً للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدولة.

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للتراجع الديمقراطي: وضحنا أن التراجع الديمقراطي يشير بصراحة الى التراجع البطيء في جودة الممارسات الديمقراطية مثل نزاهة الانتخابات التأثير على مبدأ الفصل بين

السطات ومبدأ استقلال القضاء وتراجع سيادة القانون وتحجيم مساحة الحريات العامة والسياسية. وهو لا يختلف عن مصطلح "التأكل الديمقراطي" لكن هناك مصطلحات أخرى قريبة من معنى التراجع الديمقراطية لكن تذهب إلى أبعد منه مثل " الموجة العكسية للديمقراطية" أو الرده الديمقراطية أو تفريغ الديمقراطية، وكذلك مصطلح الشعبوية السلطوية ومصطلح الديمقراطية الزائفة، والتي سنبينها كما يأتي:

اولاً- الموجة العكسية للديمقراطية أو الردة الديمقراطية: يشير هذا المصطلح إلى تراجع أو تدني مستوى الديمقراطية، والتحول نحو السلطوية من خلال تحجيم الحقوق والحريات، والتضيق على الاعلام الحر، والتوجه نحو مركزية السلطة. ويحدث بعد تنامي الديمقراطية ثم يحدث تراجع وهذا التراجع سريع ومباشر ويصل إلى مرحلة الانهيار لذلك يمكن وصفه بالانحدار الديمقراطي. مثل ما حدث في روسيا الاتحادية بعد سقوط جدار برلين في التسعينات من القرن الماضي، وتحديداً في عهد الرئيس (بوريس يلتسن) أخذ النظام السياسي بالانفتاح الديمقراطي والاقتصادي، ثم بدأت الديمقراطية في الانحدار الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٠. وكذلك اعتناق وتنامي الديمقراطية الليبرالية في اغلب دول اوربا الشرقية، وحذت حذوها غالبية دول امريكا اللاتينية، وتحولت الديمقراطية الى نظام عالمي. وتعززت بعد الموجة الرابعة أي بعد ثورات "الربيع العربي". لكن دول كبرى مثل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية قد تدهورت بها ونجد الاولى انحدر فيها الديمقراطية بشكل كبير في حقبة ما بعد الحرب الباردة، والثانية شهدت تراجع ديمقراطي نتيجة الاستقطاب السياسي والتضليل الرقمي وبروز القيادات الشعبوية.( ) ٨

ثانياً- الشعبوية الاستبدادية: مصطلح حديث نسبياً ظهر عام ١٩٧٩ لا يستند إلى عقيدة متكاملة، ولا إلى ايديولوجية سياسية محددة الاركان، ويستغل هذا المصطلح من اليمين واليسار، والنخب والشعب، ويظهر في الديمقراطية الليبرالية وكذلك في الديمقراطية الاشتراكية على السواء، لكن لها غاية محددة في كيفية التأثير على الإرادة الشعبية وتعبئتها لصالحها في كسب السلطة والبقاء فيها والسيطرة على المؤسسات الديمقراطية.( ) ووفقاً لهذا٩المصطلح يقوم تيار معين بوصفة ممثل عن الشعب وبالضد من النخب وغالباً ما يهدد الضوابط والتوازنات والمؤسسات العامة باسم الشعب. كما أن الزعماء السياسيين يحاولون أن يركزوا على النزعة القومية والقيم التقليدية في فرض واحكام سلطتهم . مثل التركز على الثقافة الاصلية ورفض مجتمع متعدد الثقافات، وأن للسكان الاصليين حقوقاً أكثر من المهاجرين مثلاً. وكذلك يختلف هذا الاصطلاح عن الاستبدادية التقليدية التي يسطر ويحكم الزعيم بصورة مطلقة "الاستبدادية السلطوية التقليدية" بانها أقل حدة وأن أي اخفاق أو مشاكل تحدث في تنفيذ السياسات العامة يكون سببها ليس الزعيم الشعبوي الاستبدادي إنما يكون سببها الفشل هو الحزب المعارض أو النخب السياسية، ومع ذلك تكون لهم علاقات وصلات مترابطة بين الطرفين في السر. وايضاً يحاول القادة وفق هذا الاصطلاح أن يحتفظوا بمظهر تمثيلهم الاغلبية الشعبية.( ) ١

ثالثاً- الديمقراطية الزائفة(الانتخابية): وتسمى الديمقراطية غير الليبرالية أو الديمقراطية المنحازة، وتعرف بكونها نظام حكم تسيطر من خلاله الحكومة عبر طريق الانتخابات. وأن المواطنين لا يحصلون على

حقوقهم بسبب غياب البنية الدستورية والقانونية. ويتضمن هذا الاصطلاح الانظمة المنتخبة لكنها تفتقد إلى الاحزاب والتيارات السياسية المعارضة بسبب ضعف أو غياب الاعلام الحر المستقل.( ) ويمثل هذا النوع من الديمقراطية الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي من خلال الانتخابات، ولكنها فشلت في بناء المؤسسات الديمقراطية الليبرالية الكفيلة بضمان حقوق الافراد وحرياتهم.( ) ومن أهم سماتها:

١- الانتخابات غالباً تكون شكلية من دون منافسة قوية.

٢- ضعف أو تهميش أو غياب المعارضة السياسية.

٣- سيطرة السلطة التنفيذية على السلطات الرسمية وغير الرسمية، وتكون هذه السيطرة من خلال غياب ال رقابة المسائلة من المجالس التشريعية والتدخل بأعمال السلطة القضائية، وفرض الرقابة المركزية على المؤسسات غير الرسمية أو هشاشة دورها.

٤- تحجيم الحقوق والحريات وتقيد الاعلام وتهميش الاقليات.

المبحث الثاني: أسباب التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية: تعد الولايات المتحدة الامريكية من البلدان التي نشأة فيها الديمقراطية الليبرالية، ومنها وبقية الدول مثل انجلترا وفرنسا، إنتقلت لبعض البلدان، وأنها الدولة التي تبنت تصدير هذا الانموذج الى دول العالم الاخرى التي عانت وتعاني من الانظمة الشمولية، لكن هذا الانموذج التاريخي للديمقراطية هو الاخر يعاني في وقتنا المعاصر من التراجع الديمقراطي هو نتاج مجموعة من الاسباب تظافرت جميعها وأدت إلى انتقال النظام السياسي من مرتبة الديمقراطية الكاملة إلى مستوى الديمقراطية المعيبة. ولبحث أسباب هذا التراجع في الولايات المتحدة الامريكية، سيقسم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الاول: الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية

المطلب الاول: الأسباب السياسية: تشهد الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية تراجعاً، وهو جزء من تراجع الديمقراطية في بعض دول العالم، ويطلق عليه "بالموجة العكسية" وبعد أن حدث أتجاه متزايد نحو الديمقراطية العالمية أخذ هذا الاتجاه بالتناقص، ولأول مرة منذ خمسين عاماً أخذ عدد الدولة التي تتجه نحو التراجع والانهيار الديمقراطي، أكثر من عدد الدول التي تتجه نحو التحول الديمقراطي، وهذه الموجه تتميز بمميزات مشتركة، وهي أن حكوماتها منتخبة ديمقراطياً لكنها تسعى إلى تركيز سلطاتها بشكل يؤثر على مبدأ الفصل بين السلطات ويقوض التوازنات المؤسسية ويتجاوز الاطر الدستورية والقانونية، ويتحدى المطالب المجتمعية. وبحسب تقرير مجلة الإيكونيميست (The Economist) عن مؤشر الديمقراطية أن الولايات المتحدة لم تعد من بين دول الديمقراطيات الكاملة، بل تصنف ضمن دول الديمقراطيات "المعيبة" مثل البرازيل واسرائيل واليونان وبولندا.( ) وهذا التراجع بدأت معالمة تتضح بعد عام ٢٠١٦ ، وزاد الأمر بعد انتخابات ٢٠٢٠ وما رافقها من أحداث سياسية عدت بمثابة عدم القبول بنتائج

الحكم الديمقراطي ومؤشر خطير على التراجع الديمقراطي.( ) ويظهر الترأجع الديمقراطي على الصعيد السياسي في الولايات المتحدة الامريكية في تجاوز السلطة التنفيذية لحدود اختصاصاتها والذي يمكن معرفته بناء على ثلاث مؤشرات رئيسية يمكن من خلالها معرفة حدود صلاحية السلطة التنفيذية.

الاول منها هو العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية: يقوم النظام السياسي في الولايات المتحدة على نظام مهم هو نظام الضوابط والتوازنات (Checks and Balances) الذي يمنع من استبداد سلطة على أخرى ويمنع تجاوز اختصاصاتها، كما يسمح لكل سلطة بمراقبة ومحاسبة الاخرى بحدود مبدأ الفصل بين السلطات المطبق في النظام الرئاسي داخل الولايات المتحدة الامريكية، وحسب رئينا يختفي هذا النظام عندما تكون الاغلبية في مجلسي الكونجرس الامريكي (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) من الحزب الفائز بالرئاسة. لكن في عام ٢٠١٧ برز صراع سياسي بين السلطة التشريع والتنفيذية رغم الاغلبية في الكونجرس الامريكي من الحزب الفائز بأغلية المقاعد (الحزب الجمهوري) نتيجة الاختلاف بين الرئيس ترامب واعضاء حزبه حول السياسات العامة في قضايا عديدة منها الجدار الفاصل مع المكسيك، وسياسات الهجرة، ونظام الرعاية الصحية، وتطورت هذه الخلافات لتصل الى محاولة عزل ترامب. وعلى الرغمْ من أن التاريخ السياسي للتجربة الامريكية يثبت عندما تكون الاغلبية في الكونجرس الامريكي من الحزب الفائز بالرئاسة يكون هنالك تجانس كبير بين السلطتين مما ينعكس على سهولة وسرعة تمرير السياسات وهذا الامر فشل به ترامب إلى أبعد حد. وبالفعل كانت المحاولة الاولى لعزله عام ٢٠١٩ بحجة التخابر مع الرئيس الاوكراني لكشف أنشطة جو بايدن، أما الحالة الثانية لعزل ترامب هي كانت في عام ٢٠٢١، التي شكلت المظهر البارز في التراجع الديمقراطي الامريكي عندما رفض نتائج الانتخابات وقام أنصاره بالهجوم على مبنى الكابيتول لمنع تنصيب بايدن رئيساً للولايات المتحدة الامريكية، إلا أنه في كلتا الحالتين تمت تبرئته من قبل مجلس الشيوخ، بفعل الاغلبية الحاصل عليها الجمهوريين. الامر الاخر الذي يؤشره على تجاوز السلطة التنفيذية لحدود اختصاصها هو التوسع الكبير في اصدار الاوامر التنفيذية. صحيح أن للرئيس الامريكي صلاحيات واسعة في رسم السياسات العامة على المستوى الداخلي من خلال الاوامر التنفيذية، وعلى المستوى الخارجي في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية عن طريق الاتفاقيات المؤقتة التي لا تحتاج إلى موافقة ثلي أعضاء مجلس الشيوخ وتتسم بصفه مؤقته لأنها ربما تنتهي بانتهاء الادارة. لكن ما يؤشر هو كثره استخدام الاوامر التنفيذية في إشارة واضحة لتجاوز اختصاص السلطة التشريعية في العديد من القضايا التي تخص الهجرة مثل الغاء برنامج الحماية المؤقت للمهاجرين (DACA)، وحظر السفر على مواطني بعض الدول الاسلامية الى الولايات المتحدة الامريكية، والغاء بعض الاتفاقيات المؤقتة أو التنفيذية المبرمة سابقاً التي يدور موضوعها حول المناخ والتغيرات المناخية.( ) اضافة إلى ذلك يميل الرئيس الامريكي ترامب في ولايته الثانية إلى تجاهل الاعراف الدبلوماسية وتخطي قواعد العلاقات الدولية الرسمية في إبرام الصفقات بدل من المعاهدات القانونية والاتفاقيات المؤقتة الرسمية التي هي حق للرئيس الامريكي.

اما المؤشر الثاني هو تقويض الهيئات الحكومية التنفيذية: تقوم الهيئات الحكومية بأعمال الخدمة المدنية، وهي مؤشر سليم للحكم الديمقراطي، وتستخدم لتقييم أداء السياسيين عن طريق المؤشرات التي تنجزها وتنشرها حول مواضيع الفقر أو البطالة أو نسبة إنجاز السياسات العامة أو أي معلومات يحتاج معرفتها الناخبون. وفي الولايات المتحدة الامريكية أصبحت هذه الهيئات حصون منيعة للحزب الحاكم ومن خلالها يسعى الحزب الفائز إلى الاستبداد وأستخدام مؤسسات الدولة لضرب المعارضة السياسية.( ) أن الادارة الامريكية على اختلاف الحزب المسيطر تقوم بطرد الموظفين في الادارات والهيئات الحكومية الفيدرالية وحتى المستقلة، ليس بسبب عدم كفاءتهم إنما يمكن النظر اليهم بوصفهم خصوم نتيجة انتماءاتهم الحزبية أو مواقفهم السياسية، وسعت إدارة ترامب في عام ٢٠٢٥ بإصدار أمر تنفيذي تحت عنوان "ضمان المسائلة لجميع الوكالات" مثل وكالة الانتخابات (FEC) ولجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) ولجنة الاوراق المالية (SEC) ولجنة التجارة الفيدرالية (FTC)، يلزمها بتقديم لوائحها الرسمية وأنشاء مكاتب اتصال ترتبط بالبيت الابيض (OMB) أو المدعي العام، علماً أن هذه اللجان انشئت وفق قوانين الكونجرس الامريكي لتقديم خدمات عامة ويدرها مختصون وينبغي أن لا تخضع للأهواء السياسية، حقيقة الامر هو السيطرة عليها وتقويض استقلالها وتركيز السلطة للتنفيذية، ولم تكتفي إدارة ترامب بهذه الوكالات إنما شملت جميع القطاعات مثل تقييد الحريات الأكاديمية وإتهام بعض الجامعات بمعادات السامية والترويج لقيم معادية لأمريكا، وكذلك قطاع والصحة والهجرة والتجارة والمناخ والمحاماة والعمال وإنهاء حق المواطنة بالولادة وإغلاق الوكالة الدولية للتنمية وغيرها.( )

اما المؤشر الثالث على تراجع الديمقراطية الامريكية هو انحسار دور القضاء مما يعزز عدم نزاهته ويؤثر في استقلاله، وعن أهمية المحكمة الاتحادية في الولايات المتحدة الامريكية يذكر الكسيس دي توكفيل أنه "بالكاد توجد أي مسألة سياسية في الولايات المتحدة الامريكية لا تتحول عاجلاً أم أجلاً الى مسألة قضائية"( ) تنظر بها المُحكمة بحكم طَبيعة اختصاصها في القضاء الدستوري. وعلى الرغم من تعين قضاة في المحكمة الاتحادية يخضع لترشيح الرئيس الامريكي وبموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ.( ) ومنذ عام ٢٠١٧ سعت الادارة الامريكية في عهد دونالد ترامب إلى تعين قضاة تتماهى توجهاتهم مع توجهات الجمهورين أن لم يكونوا جمهوريون بالفعل، وتم تعين ما يقارب (٢٣٤) قاضياً في مختلف المحاكم من ضمنهم ثلاث قضاة في المحكمة الاتحادية ليصبح العدد الكلي (٦) مقابل (٣) للديمقراطيين، وهو ما يضمن له ولحزبه تأثير طويل الامد على المؤسسة القضائية.( ) وبسبب هٰذا التنافس وٱلصراع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي للأجل السيطرة على هذه المؤسسة المهمة دعي الأمر الرئيس السابق جو بايدن أن يوقع مرسوماً بموجبه يشكل لجنة تضم في عضويتها من الحزبين هدفها إصلاح المحكمة وزيادة عدد أعضائها إلى (١٥) عضو بهدف الحد من التحزب داخل المحكمة ومنع تسيسها، وإنهاء سيطرة الجمهوريين عليها، مما آثار غضبهم واتهموه بالمساس بهذه المؤسسة القوية المسؤولة عن البت في أكثر المسائل أهمية وادعى هذا الأمر إلى تفشل اللجنة في إداء مهمتها.( ) وبحسب اسٱتطلاع للرأي قامت به جامعة (كوينيبياك) حول مدة بقاء القضاة بمنصبهم واستقلالية المحكمة كونها مدفوعة

بالسياسة أم بالقانون، وجد تأييد واسع على ضرورة تحديد مدة قضاة المحكمة، ويؤيد الديمقراطيين بنسبة (٧٧ - ١٨%)، والمستقلون (٦٩ - ٢٧%)، والجمهوريين (٦١ - ٣٦%) تحديد مدة خدمة قضاة المحكمة العليا، أما بشان كونها مدفوعة بالسياسية أم بالقانون ترى أغلبية الأمريكيين (٦٣%) أن دوافع المحكمة العليا سياسية بالدرجة الأولى، بينما يرى ٣٢% أن دوافعها قانونية بالدرجة الأولى. وتوجد انقسامات حادة على أسس حزبية. ويرى الديمقراطيين بنسبة ٨٦% مقابل ١١%، والمستقلين بنسبة 63% مقابل ٣٢% أن دوافع المحكمة العليا سياسية بالدرجة الأولى، بينما يرى الجمهوريين بنسبة ٥٣% مقابل ٤٢% أن دوافعها قانونية بالدرجة الأولى.( ) كما يظهر التراجع الديمقراطي على الصعيد السياسي في الولايات المتحدة الامريكية في سيطرة الشعبوية* على الخطاب السياسي وتعبئة الجماهير في الحملات الانتخابية أو مجمل النشاط السياسي، ويرى عزمي بشارة أن خطر الشعبوية على النظام الديمقراطي يتجلى في تعبئة الجمهور ضد المؤسسات الديمقراطية، وضد النخب السياسية، وضد السياسات العامة، ويصور الحياة السياسية على أنها صراع بين (نحن) الشعب و(هم) أعداء الشعب، مما يخلق نوع من الاستقطاب السياسي والاجتماعي الذي يهدد مجمل العمليات الديمقراطية.( ) ويرى المفكر الالماني (يأن مولر) أن الشعبوية شبح عابر للأزمنة وأنها تشكل تهديد للديمقراطية الليبرالية، ويتطلب الامر مواجهتها على منحيين الاول هو منحى سياسي يتطلب عدم أقصاء التيارات الشعبوي أو مقاطعتها. لان هذا الامر يتنافى مع فكرة الديمقراطية والممارسة الديمقراطية، أما المنحى الثاني هو منحى فكري يتطلب احتواء الاحزاب الشعبوية من خلال الحوار العام العقلاني الذي يمكن بلوغه بالاعتماد على الديمقراطية التي تقبل الاخر المختلف.( ) أن التيار الشعبوي في السياسية الامريكية له جذور تاريخية، لكن بعد عام ٢٠١٦ برز تيار جديد يعرف بشعبوية ترامب شبيه بالشعبوية التي رافقت الرئيس الاسبق (اندرو جاكسون) وركز ترامب في خطاباته على تلبية مصالح الشعب الامريكي مثل أمريكا اولاً والحلم الامريكي ومهاجمة السياسية القائمة والنخب السياسية والاعلام والمؤسسات الفيدرالية، وأتهم الكل بالابتعاد عن مصلحة الشعب الامريكي، وصور نفسه بأنه المنقذ، كما ركز ايضاً على تزيف الحقائق وإيهام الشعب الامريكي من أجل حصد اصوات. وبعد فوزة تركز الخطاب الشعبوي مما آثر على طبيعة العلاقة بين الحزبين ورسخ مزيداً من الاستقطاب والانقسام السياسي وأمتد آثر الشعبوية الاستبدادية إلى داخل حزبه وأصبح من يدين له بالولاء أملاً في الكسب السياسي، وحتى مع خسارته في ٢٠٢٠ أستثمر وسائل التواصل الاجتماعي لينقلب على نتائج الانتخابات، وأستمر هذا التيار حتى مع انتخابات ٢٠٢٤، بعد فوزه بالرئاسة تركزت قواعد كسر السلوك السياسي الامريكي على المستويين الداخلي والخارجي، وإفراغ نظام الضوابط والتوازنات من محتواه الحقيقي، وارتفعت شدة الاستقطابات "نحن" الشعب "ضد" النخبة الفاسدة أو أي مجموعة أخرى تهدد الامة الامريكية أو مصالح الحزب الجمهوري.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: إن العوامل الاقتصادية لازمة ودافعة باتجاه التحول الديمقراطي، مثلما هي ايضاً موجهة نحو التحول عكس الديمقراطية، وأن المحنة التي تواجه الديمقراطية الليبرالية على المستوى الاقتصادي هي عدم المساواة والفقر والمال السياسي أو تدخل المال في

السياسية. وهذا الامر ينطبق على كل الديمقراطيات في العالم، وما نشهده من تراجع ديمقراطي عالمي في السنوات الاخيرة سببه الاساسي هو فشل الديمقراطيات في تحقيق أهدافها. فعندما لا توفر الديمقراطية منافع اقتصادية كافية لمواطنيها فانهم يفقدون ثقتهم بها وربما يبحثون عن شخصيات سياسية معادية للديمقراطية. ولأجل وقف هذا التراجع يجب على الديمقراطية تحقيق أهداف وأمال وتطلعات شعوبها. ومثال ذلك التحول الديمقراطي الذي حدث في تونس عام ٢٠١١ وبسبب تعثر تقديم الخدمات أنقلب الرئيس قيس سعيد على التجربة الديمقراطية عام ٢٠٢١، وكذلك تركيا والمجر والولايات المتحدة. ( ) أن عدم المساواة والتفاوت الاقتصادي لعب دور في التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة ويزيد من الاستقطاب، وآثاره الشكك في النظام السياسي ومؤسساته ويضعف التزام المواطنين بالمعايير الديمقراطية من جانب. ويمنح الفرصة للزعماء السياسيين لتقويض المؤسسات الديمقراطية من جانب ثاني، بحجة أنها لا تلبي مطالب الناس وهذا ما حدث بعد عام ٢٠١٦ بعد هجوم دونالد ترامب على الحزب الديمقراطي، وعلى منافسته هيلاري كلنتون، وكذلك مهاجمة النخب والمؤسسات السياسية بصورة شعبوية تتماهى مع مطالب أغلبية الشعب الامريكي وكذلك من أجل التأثير على ناخبي الحزب الديمقراطي من الاقليات.( ) كما أن التفاوت في الدخل يؤدي تنامي الاستقطاب الجماهيري، وكلما زاد استقطاب الجمهور زاد إحساسه باللامبالاة السياسية، وزاد استعداده للتغاضي عن هجمات الرئيس عن المعارضة والصحافة والمؤسسات الديمقراطية، أو يدفعهم لتبني مواقف متعصبة. ويستغل القادة على اختلافهم عدم المساواة ويعمقون الاستقطاب من خلال تعزيز الشعور بالظلم لدى الجمهور، مثل الشعور بالتخلف والاغتراب من مؤسسات النخبة، ويفعل هؤلاء القادة ذلك بإلقاء اللوم على جهات مختلفة في عدم المساواة. على سبيل المثال يلقي اليساريين الشعوبيين اللوم على الشركات والقادة الاقتصاديين. أما اليمين القومي والاثني، فقد يغذي المظالم بإلقاء اللوم على الغرباء أو المهاجري.( ) أما تدخل المال في السياسة يصف الامريكيون أن المال هو "لبن الام للسياسة" لذلك لم تعد الحملات الانتخابية كالسابق أفكار ودعاية وتسويق ووعود. بل صناعة تحتاج إلى كوادر مختصه وأموال طائلة، وهذه الاموال تأتي للأحزاب عن طريق التبرعات أو عن طريق المرشح نفسه، وبحسب قوانين الولايات المتحدة يستطيع المرشح تمويل حملته الانتخابية كما فعل ترامب في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠٢٤ ، ووفقاً لهذه القوانين أن سقف التمويل غير محدود كونه من أمواله الخاصة لكن يجب على المرشح الابلاغ عن حجم الاموال الممنوحة للحملة، وهذا الامر طبيعي ولا أشكال فيه. لكن ما يثر قلق الامريكيين هو المال السياسي الممنوح من قبل لجان العمل السياسي أو ما يطلق عليه باللوبي أو جماعات المصالح التي تهدد ديمقراطيتهم، ونتيجة التمويل الضخم فقد الشعب الامريكي ثقته بالحكومة لان يدرك أنها تسعى لتحقيق مطالب المانحين، لذلك يطالب أغلب المواطنين بضرورة تقنين هذه الظاهرة. وحسب تقرير لمركز بيو يرى أغلب الأمريكيين أن المانحين يتمتعون بنفوذ سياسي أكبر من غيرهم، لذلك أن ٧٧% منهم يرون بضرورة أن يكون هنالك مقدرا من المال المحدد الذي يمكن أنفاقه على الحملات السياسية والانتخابية، وأن ٦٥% يرون يجب أن تكون هنالك قوانين جديدة تنظم هذا التمويل والانفاق، وان

الديمقراطيين هم وينادون بذلك ويؤكدون على فرض قيود على الانفاق في الحملات الانتخابية.[٩] أما على مستوى العوامل الاجتماعية فيتجلى خطر التمييز العنصري بوصفه مهدد أساسي للديمقراطية الامريكية، لاسيما أن الولايات المتحدة لها تاريخ طويل في هذه المسالة منذ زمن العبودية إلى قوانين (جيم كرو) ، ويتجلى هذا التميز بسبب اللون أو بسبب الديانة والمعتقد أو ضد الاقليات وعلى الرغم من صدور قوانين تمنع التميز العنصري عام ١٩٦٤، إلا أن هذه المشكلة لا تزال قائمة وتظهر في تعاملات الشرطة والاجهزة القضائية، وكذلك تتجلى على مستوى التعليم والصحة والاسكان. أما على صعيد العنف السياسي يظهر عادة بين المتطرفين من أقصى اليمن وأقصى اليسار، مثلاً دعى اليسار المتطرف في أمريكا إلى "لعنة اليوم الرابع" الذي يشير إلى اليوم الرابع من تموز يوماً لاستهداف بعض موانئ الولايات المتحدة وكذلك دعى الـ (ستيو بيترز)، وهو أحد الشخصيات الإعلامية التي تتبع اليمين المتطرف مؤخراً: "إن نظامنا القضائي قد تم تسليحه ضد الشعب الأمريكي، ولم يبقى لنا خيار سوى أخذ الأمور بأيدينا." [٣] وتظهر مسألة التهديد بالاغتيال ضد المرشحين في الحملات الانتخابية وغيرهم من المسؤولين العموميين، وأصبحت أكثر تواتراً من ذي قبل؛ وقد شهدت السنوات العشر الماضية اعتقال أكثر من (٥٠٠) شخص بتهمة تهديد المسؤولين العموميين، وقد تعرضت حياة نائب الرئيس مايك بنس، ورئيسة مجلس النواب "نانسي بيلوسي"، ومرشح الحزب الجمهوري لمنصب حاكم نيويورك "لي زيلدين" للتهديد، ولعل محاولتيْ اغتيال ترامب كانتا الدليل الأبرز على تصاعد وتيرة العنف السياسي في البلاد.[١]

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية: تشير الوقائع السياسية والتاريخية بصراحة أن هنالك تاريخ طويل للولايات المتحدة الأمريكي في التأثير والتدخل في انتخابات البلدان الأخرى، وتغير مسارات ونتائج العلميات الانتخابية بما يخدم مصالها، وهذا توجه خطير مع ذلك تحاول أغلب الدول أن تقوم به رغم أنه يتعارض مع مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، ومبدا سيادة الدولة على إقليمها بوصفها مبادئ عامة في القانون الدولي العام. ونجد تدخل الولايات المتحدة في الانتخابات الالبانية عامة١٩٩١ وعام ١٩٩٢ والانتخابات البوليفية عام ١٩٦٦ والبرازيلية ١٩٥٥ وكوستاريكا وانتخابات العديد من الدول لدعم الجماعات المناهضة للاشتراكية، وتحتل الولايات المتحدة رقماً قياسياً يمثل الأعلى في العالم في التدخلات الاجنبية في العمليات الانتخابية الوطنية. وفي هذا السياق حظيت هذه القضية باهتمام كبير خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ عندما تدخل عملاء روس لدعم حملة دونالد ترامب، مما أثار مخاوف مستمرة بشأن النفوذ الأجنبي في العمليات الديمقراطية، وتطورت أساليب التدخل مع التكنولوجيا، لتشمل تكتيكات مثل حملات التضليل، واستخدام مزارع التصيد على وسائل التواصل الاجتماعي، واختراق اتصالات الكيانات السياسية، وكذلك في انتخابات عام ٢٠٢٠، لوحظ تدخل روسي وإيراني، بهدف بث الفرقة وتقويض ثقة الجمهور في نزاهة الانتخابات. وجاء في تقرير وكالة المخابرات الامريكية(CIA) السري بعد أن تم نشره يؤكد في النتيجة الاولى التدخل الروسي بانتخابات ٢٠٢٠ الذي عمد على تخريب سمعة بايدن والحزب الديمقراطي ودعم ترامب، وجاء في النتيجة الثانية أن إيران نفذت حملة نفوذ سرية متعددة الجوانب هدفها عدم إعادة انتخاب ترامب على الرغم من عدم الترويج لمنافسيه، وتقويض ثقه الجمهور

بناخبيه، وبمؤسساته الديمقراطية، وزرع الانقسامات، وتفاقم التوترات الصراعات المجتمعية، وجاء في النتيجة الثالثة أن الصين حافظت على استقرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، واخيراً يؤكد التقرير أن جمعة حزب الله اللبناني وكوبا وفنزويلا حاولوا التأثير إلا أن جهودهم لم تفلح ولم يكن هنالك آثر يذكر.( ) إن الولاياتُ المتحدة الأمرّيكية غالباً ما تستثمر المتغيرات الخارجية للكسب الداخلي، ويظهر هذا جلياً في مسألة مكافحة الارهاب لترصين الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار الداخلي، ومسألة حقوق الانسان والديمقراطية من أجل التوسع خارجياً، إلا هذه المرة قوض بشكل كبير الديمقراطية الامريكية بعد أن فقد الجمهور ثقتهم بالانتخابات وثقتهم بمؤسساتهم السياسية والامنية في التصدي للمعلومات المضللة والتي استطاعت أن تؤثر في خيارات الناخبين أو على الاقل أن توجههم باتجاهات معاكسة لتصوراتهم (تغيير قناعاتهم). لان الديمقراطية السليمة لا تقتصر على مجرد مؤسسات، بل هي قناعة جماعية بشرعية النظام، فإذا غابت الثقة، أصبحت الديمقراطية مجرد واجهة يمكن استغلالها للوصول إلى السلطة.

المبحث الثالث: أثار التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية: التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية ترك آثار وخيمة على صعيد الثقة في المؤسسات السياسية، وعلى صعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية، التي قادت الى رفض النتائج الانتخابية في عام ٢٠٢٠، وقادت إلى تنامي ظاهرة العنف السياسي. وهو ماعد بمثابة تحول كبير في الديمقراطية الامريكية باتجاه الانحدار الديمقراطي، كما أن هذه الظواهر تنامت بفعل الاستقطاب السياسي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ولمعرفة هذه الآثار بشكل مفصل سيقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الاول: تأكل الثقة في المؤسسات العامة

المطلب الثاني: تراجع ثقة الناخبين

المطلب الثالث: الاقصاء الاجتماعي والعنف السياسي

المطلب الأول: تأكل الثقة في المؤسسات العامة: تعدُ الثقة بالمؤسسات السياسية أساس الحوكمة الفعالة، وتتوقف على مجموعة من العوامل مثل مستوى الثقافة السياسية، والاستقرار الاقتصادي، وأرث السلوك المؤسسي على مر التاريخ. يرى روسو أن العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة يتوقف على قدرة مؤسسات الدولة بتقديم الخدمات العامة بكفاءة عالية وسيادة القانون، وإذا ما قامت بهذه المهمة على أتم وجه فأن النظام السياسي يتمتع بالشرعية، والمقصود هنا هو شرعية الإنجاز. شهدت ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة في العقود الاخيرة تراجعاً عالمياً في أوربا والولايات المتحدة الامريكية، ويظهر ذلك في استطلاعات الرأي التي قام بها مركز بيو ومسح القيم العالمية أن ثقة الجمهور بالمؤسسات الحكومية آخذه في التراجع منذ سبعينيات القرن الماضي، ويرتبط هذا التراجع بالفضائح السياسية، والأزمات الاقتصادية، وعجز الحكومات عن تلبية بعض المطاليب الشعبية. مثلاً فضيحة (ووترغيت)** في الولايات المتحدة لها آثار دائمة على المواقف الامريكية تجاه نزاهة الحكومة، ولوحظت اتجاهات مماثلة في أوربا نتيجة الركود الاقتصادي والفساد السياسي.( ) إن تراجع الثّقة بالمؤسسّات

العامة الامريكية يعني تراجعاً في شرعيتها أو تصدعها في جانب الانجاز أو تنفيذ المهام. ويتضح هذا التراجع بشكل واضح خلال الخمسين عاماً الماضية باختلاف الحزب الفائز بالرئاسة، وتذكر رئيسة (مركز هوفر) ووزيرة الخارجية الامريكية الاسبق (كوندوليزا رايس) " ندرك أن الأمريكيين بدأوا يفقدون ثقتهم بمؤسساتهم ولابد من إصلاح ذلك، وأن المؤسسات التي ورثها الاباء المؤسسين قبل نحو ٢٥٠ عاماً مذهلة واتاحت لنا التغيير بسلام على مر الزمن ومن الضروري ليس فقط أن نحافظ على ركائز ديمقراطيتنا بل ايضاً على ثقتنا بها وفهمنا لها".[٦] وبحسب احصائيات مركز بيّو (Pew) الناتجة عن استطلاعات رأي الشعب الامريكي في عام ٢٠٢٤ بمدى قدرة الحكومة الفيدرالية على تنفيذ مهامها، ووفقاً لهذه الاستطلاعات أعتقد ٢٢% من البالغين في قدرة الحكومة على تنفيذ مهامها أو أنها ستفعل الصواب دائماً، وهي نسبة مرتفعة قياساً عن العام الذي سبقه والتي بلغت ١٦%. وهي أقل نسبة تحصل عليها الحكومة الامريكية منذ ستة عقود.[٧] إما عن الاستقرار يشعر الأمريكيون بأجواء من عدم الاستقرار وفي استطلاع أجراه المركز نفسه، في عام ٢٠١٨، أفاد ثلاث من كل أربعة بأن ثقة الجمهور بالحكومة الفيدرالية آخذة في التراجع، ووافق حوالي أثنين من كل ثلاثة بالغين أمريكيين على أن أنخفاض مستوى الثقة بالحكومة يصعب حل مشاكل البلاد.[٣] وعلى صعيد الكونجرس الامريكي هو الآخر انخفضت ثقة المواطنين به ومن كلا الحزبين بسبب الاستقطاب السياسي الحاد الذي عمق الانقسام بين المواطنين، ويظهر في أبسط صورة بمظهر خلافات حادة حول القضايا العامة، ويعيق صنع السياسات بكفاءة والمشاركة بفاعلية، أما في أصعب صوره يظهر في رؤية المواطنين أن مرشحيهم وممثليهم المنتخبين أكثر اهتماماً بالتنافس الايديولوجي على حساب مطالبهم الرئيسة مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعمل البرلماني واللجان البرلمانية والمؤسسة برمتها.[٨] وبحسب مركز بيو واجه الكونغرس تراجعًا متزايدًا في الثقة، وهذه مؤسسة عانت من خسائر فادحة على صعيد هذا الجانب لأكثر من عقد من الزمان، ويبدي حوالي ٧ من كل ١٠ أمريكيين نظرة سلبية تجاه الكونغرس، وأن ٨٥% من الشعب لا يعتقدون أن المسؤولين المنتخبين يكترثون لمطالبهم، وأن الأحزاب السياسية لا تبلي بلاءً حسنًا، وأن ٢٨% من الأمريكيين لديهم آراء سلبية تجاه كلٍ من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، بزيادة ٧% قبل نحو عقدين من الزمن.[٩] كما أن سجل مؤشر غالوب (Gallup) الصادر في عام ٢٠٢٢ أن الكونجرس هو أقل المؤسسات ثقه لدى الشعب الامريكي، ويذكر أن ٧% من الأمريكيين فقط يثقون به ثقة كبيرة ومرد ذلك إلى الجمود السياسي أو الضعف التشريعي أمام ثقتهم بالمؤسسات العامة.[١٠] كما أن تآكل الثقة في الكونجرس الامريكي هو سيطرة الشعبوية على السلطة التنفيذية بعد عام ٢٠١٦ التي أدت تقويض سلطته كما وضحنا سابقاً. ولكن بشكل مختصر تكون السيطرة عندما تتكون أغلبية برلمانية في مجلسي الكونجرس من حزب الرئيس المنتخب، وساعدت أغلبية ترامب في مجلس الشيوخ عام ٢٠١٦ التي تزامنت مع سيطرة جمهورية على مجلس النواب ايضاً من إعفائه من المسائلة، وساعده من خلال الموافقة تعيين عدد من الموالين في السلطتين والتنفيذية والقضائية. في حين كانت الغلبة للديمقراطيين على مجلس النواب عام ٢٠١٨ ، مما قاد الأمر إلى تعرض الرئيس الامريكي ترامب إلى مزيد من الضغط والرقابة وأخيراً المسألة. ويذكر (ستيفن فيش) في مقال كتبة تحت عنوان " تشريعات

أقوى ديمقراطيات أقوى" الذي يرى فيه أن صحة وفاعلية التحول الديمقراطي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشر قوة السلطة التشريعية من الناحيتين التشريعية والرقابية.( ) وعلى مستوى النظام القضائي بما فيه القضاء الفيدرالي، والقضاء الدستوري (المحكمة العليا) هو الأخر شهد تدني في ثقه الأمريكيين به، لأسباب أنفه الذكر، وبحسب مؤشر غالوب في عام ٢٠٢٢، وجد أن ثقه الامريكيين قد تدنت إلى أدنى مستوى تاريخي، ووجد ما نسبته ٢٥% فقط من الامريكيين لديهم قدراً كبيراً من الثقة في المحكمة العليا، بانخفاض قدره ١١% عن عام ٢٠٢١ ، ولا يزال ما يقارب ٧٠% لديهم بعض أو قدراً كبيراً من الثقة بالمحكمة العليا ومع هذا فان هذا المؤشر ينذر بانخفاض كبير من الثقة بطبيعة عملها.( ) واخيراً تمارس وسائل الاعلام دور كبير في تشكيل وتوجيه الرأي العام سواء كانت هذه الوسائل تقليدية أم وسائل حديثه، وبذلك هي تؤثر في ثقة الجمهور بشكل أكبر إذا تعلق الأمر بالمؤسسات العامة مثل السلطة التشريعية أو الحكومة أو النظام الصحي أو التعليمي. فعندما تصور هذه القطاعات بشكل إيجابي ترتفع الثقة، بينما التغطية المتحيزة أو السلبية، فأنها تقوض ثقة الجمهور. وبقدر تعلق الأمر في الأعلام الامريكي فأن أغلبيته أعلام مستقطب منقسم، ويظهر هذا جلياً أثناء الحملات الانتخابية أو التناحر الدائم بين الحزبين، أما وسائل التواصل الاجتماعي على الرغم من التطور المعرفي الامريكي وعلى الرغم من ايجابياتها في الوعي، إلا أن جزء كبير منها منصات للتزييف وتضليل الرأي العام. فقد تراجعت الثقة في وسائل الإعلام الامريكية في السنوات الأخيرة، وبحسب مركز بيو يرى أنها تراجعت بشكل حاد لدى اليمين الأيديولوجي إذ يثق حوالي ٦ من كل ١٠ أمريكيين إلى حد ما بالمعلومات الواردة من المؤسسات الإخبارية الوطنية. وأن ٧٧% من الديمقراطيين يثقون بوسائل الإعلام، في حين ما نسبته ٤٢% فقط من الجمهوريين يثقون بها. ويعتقد العديد من الأمريكيين أن الأخبار التي يشاهدونها ليست سوى جزء مما ينبغي أن يشاهدوه ولم تحل محلها وسائل التواصل الاجتماعي من حيث الثقة على الرغم من انتشارها وسهولة استخدامها.(٤)

المطلب الثاني: تراجع ثقة الناخبين: تراجع الثقة أو فقدانها في الانتخابات هو نتيجة مجموعة من العوامل ساهمت بتصاعدها في الولايات المتحدة الامريكية، وهذه العوامل هي أسباب التراجع الديمقراطي التي تناولناها سابقاً كضعف المؤسسات، وعدم وجود رقابة فعالة، مما يعزز التراجع الديمقراطي، لذلك يمكن وصف تراجع الثقة بالانتخابات، بأنها ذات أثر مركب فهي نتيجة لأسباب التراجع وسبباً اضافياً يقوض النظام الديمقراطي الأمريكي، وربما يساهم في انحدار الديمقراطية. إن تراجع ثقة الناخبين في الولايات المتحدة الامريكية يتعلق بصراع الحزبين لما له من دور واضح في زعزعة ثقة الناخبين في الانتخابات لاسيما الرئاسية منها، ويمكن معرفه ذلك من خلال التتبع الزمني لمواقف الاحزاب من الانتخابات التي حولت هذا الموضوع الى ظاهرة لازمت العملية الانتخابية في الولايات المتحدة. وهي ظاهرة ليست جديدة إنما تعود إلى القرن التاسع عشر عندما ملئ الحزب الديمقراطي صناديق الاقتراع بأوراق مطبوعة مسبقاً بقوائم المرشحين، والمطالبة بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بشكل مباشر في نهاية القرن العشرين إلى قانون الحقوق أو ثورة الحقوق في ستينيات القرن الماضي وتحديداً عام ١٩٦٥. والتعديل السادس والعشرين للدستور الامريكي بخفض التصويت في الانتخابات إلى ثمانية عشر عام. ويظهر تراجع ثقة الناخبين بشكل

واضح بعد قرار المحكمة العليا بحسم نتيجة انتخابات عام ٢٠٠٠ لصالح (جورج دبيلوبوش)، بعد هزيمة (المرشح ألبرت أرنولد غور) بعد إعادة فرز اصوات فلوريدا، رغم أنه الفائز بالتصويت الشعبي، مما آثار دهشة وغضب الديمقراطيين، وتزايدت حدة هذا التراجع بعد عام ٢٠٢٠، عندما أدعى ترامب أن الانتخابات زورت وسرقت منه. ويرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا (ثاد كوسير) " أرى أن الخطر على الديمقراطية الامريكية، يكمن في عدم ثقة أحد الطرفين بالانتخابات، وهذا سيهدد مفهوم موافقة الخاسر الذي يفترض أن يوافق هذا الطرف على قبول النتيجة والمحاولة مرة أخرى مستقبلاً."( ) إن تزايد مستوى الاستقطاب السياسي والايديولوجي بين الحزبين أثر بشكل كبير في تراجع ثقة الناخبين بالعلمية الانتخابية، لاسيما بعد تربع "ترامب" على هرم السلطة التنفيذية في عام ٢٠١٦، ووفقاً لاستطلاع للرأي أجراه مركز "بيو" في عام ٢٠١٦، أكد حوالي ٤٩٪ من الجمهوريين و٥٥٪ من الديمقراطيين "خوفهم من الطرف الآخر" ونفس مشاعر الخوف لدى المصوتين بانتظام من الحزبين أو المتطوعين والمتبرعين للحملات الانتخابية.( ) وبمرور الوقت ازدادت الكراهية، وفي استطلاع أجرته شبكة "سي بي إس" نيوز بالتعاون مع "يوجوف" في عام ٢٠٢١، رأى ٥٧٪ من الجمهوريين أن الديمقراطيين هم عدو وليس مجرد خصوم سياسيين، ورأى ٤٣٪ من الديمقراطيين أن الجمهوريين هم أعداء حقيقيين يهددون أسلوب حياتهم وأنهم يسعون للإيقاف ذلك.( ) ويظهر الاستقطاب بين الحزبين في مسألة أتساع أو تحجيم هيئة الناخبين، بعد سعي الحزب الديمقراطي من اقرار "قانون من أجل الشعب For the People Act"، بعد حصوله على الاغلبية في مجلسي الكونجرس، الذي يسعى من خلاله توسيع الحقوق السياسية وأهمها حرية التصويت، من خلال السماح لأغلبية الأمريكيين من التصويت وحظر المال غير المشروع في السياسة المسماة بـ "الأموال السوداء"، وإصلاح قوانين الحملات الانتخابية، ويجعل القانون عملية تسجيل الناخبين الجدد تلقائية، ويلزم شركات التكنولوجيا بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالإعلانات السياسية، ويقدم دعم حكومي لصغار المرشحين الذين يعتمدون على أموال التبرعات، لكن القانون هوجم بمعلومات مضللة من قبل معارضيه ووصفوه بأنه سيسمح للديمقراطيين "بالسيطرة على الديمقراطية الامريكية"، والسماح "لملايين الأشخاص بالتصويت بشكل غير قانوني"، وتحويل أموال دافعي الضرائب إلى السياسيين. ويرى جزء كبير من الأمريكيين أن أصواتهم لا تغير من الواقع شيء، ويرى جزء أخر أن الحملات الانتخابية تقوض الثقة في عملية التصويت ويقمع إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع، ويبرز هذا الامر بشكل واضح في ولاية مكسيكو بعد أن صوتت لجنة المقاطعة بالأجماع على عدم التصديق على نتائج انتخابات ٢٠٢٠ التمهيدية بسبب مشاكل تتعلق في فرز أصوات الناخبين وعلى الرغم من تدخل المحكمة الاتحادية في دفع عملية التصويت إلى الامام إلا أن الضرر وقع بالعفل وهو زعزعة ثقة الناخبين.( ) إن الاستقطاب السياسي بين الحزبين أثر بشكل كبير في ثقة الناخبين وأربك عمل الحكومة وسبب خلل كبير في بنية المؤسسات الديمقراطية وأمتد إلى الانقسام بين المواطنين نتيجة المواقف المتعصبة من الحزبين حول القضايا العامة، وأنهى الحوار السياسي ليحل محلة الاقصاء السياسي والاجتماعي الذي يتمثل بتخوين المنافسين ولا نبالغ إذا قلنا أن الخطاب السياسي للجمهورين المتعصبين أدى إلى إنقسام المجتمع

الامريكي ولا يساهم في اندماج الاقليات من المهاجرين. وعلى الرغم من ذلك يبقى النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية نظام ديمقراطي بإجراءاته ومؤسساته لكن في أفول أو تراجع مستمر.

المطلب الثالث: الاقصاء الاجتماعي والعنف السياسي: تاريخ الولايات المتحدة مليء بأعمال العنف السياسي الذي يستخدم من قبل السلطة السياسية، وهذه الظاهرة لازمت نشوء الدولة هناك من قتل وتهجير السكان الاصليين مشفوعاً بالعبودية والتمييز العنصري بسبب الأصل أو اللون أو الديانة، لكن تحولت إلى دولة ديمقراطية من الدرجة الاولى بفعل الثورة الامريكية وأسست نظام سياسي ديمقراطي أصبح انموذجاً لبعض الدول في تبنيه، ناهيك عن ثورة الديمقراطية العالمية بموجاتها الاربعة التي صدرتها للعالم وصورت نفسها مخلص الشعوب من الانظمة الاستبدادية وحامية الحقوق والحريات. إن الديمقراطية الامريكية بنيت على الاقصاء الاجتماعي بسبب اللون، وتجذرت في مجتمع سياسي غلب عليه البيض المسحيين، وعلى الرغم من الجهود من أجل بناء ديمقراطية متعددة الاعراق، لكن واجهت بردود عنيفة لاسيما في الجنوب، وقد نظر الديمقراطيون في الجنوب أن إعادة الأعمار هو تهديد وجودي، واستخدموا الوسائل الدستورية والعنف معاً في سبيل إيقافها، مما أجبر الجمهوريون التخلي عنها، وهذا الامر الذي مكنهم (الديمقراطيون) من ترسيخ قوانين (جيم كرو) في الجنوب، ولم يتعايش الحزبان بسلام إلا بعد إزالة المساواة العرقية، وحصر المجتمع السياسي الامريكي بالبيض المسحيين.( ) وبحسب دراسة استطلاعية أجراها مركز بيو وصندوق الديمقراطية في عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ ، وجدت أن ٣٢% من المواطنين الامريكيين يعتقدون أنه لكي يكون الشخص أمريكياً يجب أن يكون من الديانة المسحية ومولود في الولايات المتحدة الامريكية. ولكن ناخبي الحزب الجمهوري وتحديداً ناخبي ترامب أعتقد ٨٦% منهم المهم جداً أن يكون الشخص مولداً في أمريكا ويعتقد ٧٧% أن يكون المواطن مسيحي. وهنالك ما نسبته ٤٧% من يعتقد أن يكون من أصول اوربية.( ) ولا يقف التّميز العنصري عند هذا الحد بل يتعداه إلى الأمريكيين "البيض المسحيين" فهم منقسمون على أنفسهم بين الحزب الديمقراطي والجمهوري، إذ الأول يمثل غالبية سكان المدن الكبرى من الأثرياء والأقليات العرقية والاشخاص الأقل تديناً أما الثاني يمثل المناطق الريفية والضواحي الصغيرة وغالبية الولايات الجنوبية، والأشخاص الأكثر تديناً، وأنهم ملتزمون بالتصويت لمرشحي احزابهم. ويظهر هذا الانقسام ايضاً على مستوى القضايا العامة مثلاً يركز الديمقراطيين على دور الدولة في الاقتصاد، لكن الجمهوريين يركزون على السوق الحرة، وكذلك يرغب الديمقراطيون بزيادة الضرائب في حين يرغب الجمهوريين بتقليلها وكذلك على مستوى الهجرة يحاول الحزب الجمهوري تحجيمها أو الغائها في حين الحزب الديمقراطي يتبنى سياسات أكثر مرونة. وهكذا بالنسبة للمسائل العامة الأخرى.

واحد من أهم أسباب ونتائج التراجع الديمقراطي هو تنامي العنف السياسي المرتبط القضايا العامة والانتخابات من اليمينين واليسارين المتطرفين على حداً سواء ويمكن مثلاً يرى اليمين أن البيض يتعرضون لتهديد ديموغرافي وثقافي ويحتاجون الدفاع عن أنفسهم ويسمح لهم بذلك الحزب الجمهوري، ومن خلال ذلك تم الخلط بين الهوية الحزبية مع العرق والاثنية والدين. إما موضوع الهجرة يشعر بعض المواطنين المولودين في الولايات المتحدة أنهم معرضين لتهديد من خلاله يفقدون قوتهم الثقافية لصالح مجموعات

اجتماعية أخرى.( ) وتمثل هذهْ المقدمات فرْصه لتنامي ظاهرة العنف السياسي بسبب الانتخابات بشكل واقعي لاسيما أن النظام الحزبي يشجع على ذلك لأن أي حزب يفوز بالانتخابات الرئاسية يربح كل شيء، وأن الاعداد الصغير تؤثر في النتائج الكبيرة وحسمها. إن التهديد الحقيقي للديمقراطية الامريكية ولمبدأ التداول السلمي والعلني للسلطة ظهر بشكل أكثر وضوحاً عندما رفض ترامب نتائج انتخابات عام ٢٠٢٠ التي تم إجرائها بواسطة البريد الالكتروني بسبب تفشي "وباء كرونا" بحجة الانتخابات زورت لصالح الديمقراطيين، وصرح بشكل رسمي عن ذلك، مما ساهم بهيجان مشاعر العنف لدى أنصاره ومؤيده وأعضاء حزبه وبعد نشر معلومات مضللة حول الانتخابات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أجل رفض نتائجها ومحاولة الغاء التصديق عليها، بحجة الدفاع عن الديمقراطية. ووجد استطلاع للرأي الامريكي قامت به شركة Ipsos بالتعاون مع قناة ABC ترى أغلبية أمريكية أن هجوم السادس من يناير يمثل تهديد حقيقي للديمقراطية الامريكية. وأن ٧٢% من الامريكيين يعتقدون بانه تهديد للديمقراطية، بينما يعتقد واحد من كل أربعة أشخاص أي حوالي ٢٥% أن المتورطين كانوا "يحمون الديمقراطية" وحسب الانقسام الحزبي فان ٩١% من الديمقراطيين يرونه تهديداً وان ترامب مسؤول جزئياً عن الهجوم، بينما يعتقد الجمهوريين بنسبة ٧٨% أن ترامب يتحمل بعض المسؤولية أو لا يتحملها على الاطلاق.( ) كما هنالك تهديد حقيقيْ للقضاة ومسؤولين الانتخابات، ولم يقتصر العنف على اليمين المتطرف بل شمل اليسار ايضاً بسبب توسع حركة (MAGA) "لنجعل أمريكا عظيمة مرة اخرى" هو ما حفز اليساريين للعنف، بعد تبني شعار معارضه الاجهاض، ومنع الهجرة، والتشكيك بالوكالات الحكومية الفيدرالية، لكن هذا العنف لا يرتقي إلى مستوى العنف في ستينات وسبعينات القرن الماضي، وتعيد جريمة قتل الناشط المحافظ والمعلق السياسي "تشارلي كيرك" مسألة العنف السياسي إلى الواجهة، الذي حذر من أثره كلا الجانبين على الديمقراطية الامريكية وضرورة الحد منه. وهو ما يمكن وصفه باللحظة المظلمة لتاريخ دولة شعارها تصدير الديمقراطية للعالم، وتحدي كبير للديمقراطية الامريكية، أو الانقلاب عليها، وهذا الأمر يتعارض مع مفهوم الديمقراطية نفسه، التي يجب أن تكون قيم وممارسات راسخة ومتجذرة تقدسها المؤسسات السياسية، ولا ترفض نتائجها، ويتزاحم المواطنون لأجل حمايتها والقبول بها، وعدم التشكيك بالعمليات المرتبطة بها.

الخاتمة:

تعد ظاهرة التراجع الديمقراطي أتجاه سياسي شائع بين جميع الديمقراطيات، وبمختلف مستوياتها، ومن المعرف أن الديمقراطية لها عوامل سياسية اقتصادية اجتماعية حتى تنشأ وتتجذر. كذلك الحال فان أفولها في أي نظام هو ايضاً نتيجة للأسباب نفسها، أي يجب أن تتظافر جميع العوامل والاسباب في أتجاه التحول الديمقراطي أو في أتجاه التراجع الديمقراطي الذي غالباً ما يكون تدريجياً ويتمثل بالسيطرة على المؤسسات العامة، وافراغ العمليات الديمقراطية من محتواها الحقيقي وأهدافها مثل الانتخابات، والتوجه نحو الاستبداد السياسي. وبقدر تعلق الامر في الولايات المتحدة الامريكية توصف من أولى الديمقراطيات في العالم وصنف بالمستوى الاول حسب مؤشر الديمقراطية العالمية، وتبنت فكرة الديمقراطية ونشرها في دول العالم بوصفها فكر وقيم وممارسات، إلا أن الديمقراطية الامريكية نفسها

تراجعت إلى المرتبة الثانية أي من الديمقراطية الكاملة إلى المعيبة حالها حال البرازيل وبولندا وغيرها من الدول. وهذا التراجع وصف حسب الكثير من الدراسات والعديد من الباحثين بكونه أتجاه سائد في وقتنا المعاصر. آثرت مجموعة من الاسباب في التراجع الديمقراطي الامريكي وهي الاسباب السياسية التي تتعلق بصعود التيار الشعبوي وتجاوزه على نظام الضوابط والتوازنات. بالإضافة إلى أعمال العنف السياسي التي شهدتها الولايات المتحدة بسبب رفض النتائج الانتخابية وهو ماعد بمثابة سابقة خطيرة أثرت على الديمقراطية الامريكية. اما الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والخارجية مثل عدم المساواة والفقر والتمييز العنصري وتدخل المال في السياسية والتدخل بالانتخابات، كلها تدفع بالمواطنين على للامبالاة السياسية، أو يندفعون نحو مزيد من الاستقطاب السياسي والاجتماعي، وكلتا الحالتين تدفعان باتجاه عكس الديمقراطية. كما أن للعامل الخارجي دور مهم وآثر كبير على قلق المواطنين الامريكيين وعدم ثقتهم بالمؤسسات الديمقراطية ولا النتائج الانتخابية. هذه الاسباب لابد أن تترك أثار على الديمقراطية والممارسات الديمقراطية، فهي تؤثر على الثقة في المؤسسات العامة، وتزيد من قلق من الناخبين بالعملية الانتخابية، وربما يتطور الأمر إلى أن يتحول النظام السياسي في الولايات المتحدة إلى نظام قائم على أسس التميز العنصري أو يأخذ منحى العنف السياسي، بدون معالجات حقيقية لازمة الديمقراطية.

الاستنتاجات:

١- التراجع الديمقراطي هو عملية تدريجية تحدث نتيجة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى يحدث التراجع لابد ان تجتمع لكن بدرجات متفاوتة.

٢- تعد الولايات المتحدة الامريكية من أقدم الديمقراطيات في العالم، وهي من رفعت شعار تصدير الديمقراطية، إلا أنها صنفت ضمن الديمقراطيات المعيبة بعد ان شهدت تراجعاً ديمقراطياً.

٣-إن مرد التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية مجموعة من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية تضافرت جميعها وكانت سبب في حدوثه.

٤- صعود التيار الشعبوي في الولايات المتحدة الامريكية، كان له الدور الحاسم في التراجع الديمقراطي بالإضافة إلى تصاعد الاستقطاب السياسي بين الحزبين.

٥- نتيجة تدخل المال في السياسية، لاسيما من الجهات المانحة أو اللوبيات أثر كبير على الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية، وكانت النتيجة أن الشعب الامريكي فقد ثقته بالحكومة لان يدرك أنها تسعى لتحقيق مطالب المانحين.

٦-عدم قبول نتائج الانتخابات تهديد حقيقي للديمقراطية الامريكية لان الديمقراطية ليست فقط ممارسات سياسية إنما هي قيم يفترض أن تكون متجذرة.

٧-أدى التراجع الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية إلى فقدان الثقة بالمؤسسات العامة والانتخابات وتنامي ظاهرة العنف السياسي.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر العربية والمترجمة:

١- الدستور الامريكي ١٧٨٩، المادة ٢، الفقرة ٢

٢- حنفي قدري، الشعبوية بين القادة والجماهير، مجلة الديمقراطية، العدد(٦٢)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٦

٣- عزمي بشارة، الشعبوية والازمة الدائمة للديمقراطية، مجلة سياسات عربية، العدد(٤٠) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩

٤- يان فيرنر مولر ، ما الشعبوية، ترجمة: رشيد بوطيب، منتدى العلاقات العربية، قطر، ٢٠١٧

المصادر الاجنبية:

1- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, University of Chicago press, 2002

2- Brendan Hartnett and Thomas Carothers, Misunderstanding Democratic Backsliding, Journal of Democracy, volume 35, number3, 2024

3- Daniel Epps , Nonpartisan Supreme Court Reform and the Biden , Minnesota Law Review, volume (106), University of Minnesota Law, 2022

4- Daniel Tagliarina, The 2020 Presidential Election" Judicial Nominations and Trump's Complicated Relationship with the Courts" , Springer International Publishing, 2022

5- Fatima Bhutto, Trust in Public Institutions: Causes of Decline and Ways to Restore It, Research Consortium Archive, volume 2, number 3,2024

6- Jenny Breen, Democratic Erosion and the United States Supreme Court, Utah Law Review, volume(2024), number (2), U. S. A, 2024

7- Kurt Weyland, why Democracy Trump populism : comparative Lessons reconsidered , Cambridge University press, volume55, number 3, 2021

8- Marc F. Plattner, Illiberal Democraciy and the struggle on tge Right, Journal of Democracy, Volume(30), Issue(1), 2019.

9- Martin Brusis, Conditions and Consequences of Populism and Democratic Backsliding, International IDEA Background Paper, 2019

10- Reachel Kleinfeled , The Rise of Political Violence in the United States , journal of Democracy , volume 32, issue 4, 2021

11- Samuel P. Huntington, Democracy's Third Wave, Journal of Democracy, Volume (2), Number (2), 1991

12- Stephan Haggard and Robert Kaufman, The Anatomy of Democratic Backsliding, Journal of Democracy, Volume 32, Number 4, October 2021
13- Thomas Carothers and Brendan Hartnett, Misunderstanding Backsliding, Journal of Democracy, Volume35, Issue3, 2024

الانترنيت:

1_ ABC News : https://abcnews.go.com/Politics/majority-americans-jan-attack-threatened-democracy-poll/story?id=81990555
2- Armin Schafer and Michael Zurn, How to understand the rise of authoritarian populism, ECPRS political Science Blog: https://theloop.ecpr.eu/how-to-understand-the-rise-of-authoritarian-populism
3- David F Levi, Declining Confidence in the Judiciary: https://judicature.duke.edu/articles/declining-confidence-in-the-judiciary Peter Grier
4- EIU's 2024 Democracy Index: trend of global democratic decline and strengthening authoritarianism continues through 2024: https://www.eiu.com/n/democracy-index-2024
5- Eli G and Susan stokes, Income inequality and the erosion of democracy in the twenty-first century: https://doi.org/10.1073/pnas.2422543121
6- Fareed Zakaria, Sees Reverse Wave of Democracy: https://now.fordham.edu/politics-and-society/fareed-zakaria-sees-reverse-wave-of-democracy
7- How America lost trust in elections – and why that matters: https://www.csmonitor.com/USA/Politics/2024/0412/trust-american-elections-voters-trump
8- Lila Thulin, There's a term for Trump's political style: authoritarian populism: https://news.berkeley.edu/2025/01/21/theres-a-term-for-trumps-political-style-authoritarian-populism
9- Most Republicans view Democrats not as political opponents but as enemies: ,https://www.washingtonpost.com/politics/2021/02/10/most-republicans-see-democrats-not-political-opponents-enemies
10- New Mexico secretary of state sues county commission over refusal to certify primary results: https://edition.cnn.com
11- national Intelligence Council ,Foreign Threats to the 2020 US Federal Elections,2021: https://www.dni.gov

12- President Trump's Relationship with Congress in the First Year, American university Washington D C https://www.american.edu/spa/news/trump-first-year.cfm
13- Pew Center, Americans' Deepening Mistrust of Institutions, https://www.pew.org/en/trend/archive/fall-2024/americans-deepening-mistrust-of-institutions
14- Pew Research Center, Partisanship and Political Animosity in 2016: https://www.pewresearch.org/politics/2016/06/22/partisanship-and-political-animosity-in-2016
15- Pew Research center, What It Takes to Truly Be 'One of Us: https://www.pewresearch.org/global
16- Pew Research Center, Most Americans want to limit campaign spending, say big donors have greater political influence, https://www.pewresearch.org/short-reads/2018/05/08/most-americans-want-to-limit-campaign-spending-say-big-donors-have-greater-political-influence
17- Quinnipiac university: https://poll.qu.edu/poll-release?releaseid=3846
18- Steven Levitsky And Daniel Ziblatt, The Crisis of American Democracy: https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1272137.pdf
18- Stanford Report, Hoover initiative addresses the erosion of trust in American institutions: https://news.stanford.edu/stories/2025/01/hoover-initiative-addresses-the-erosion-of-trust-in-american-institutions
18- Susan Stokes, Economic inequality leads to democratic erosion, study finds, UChicago: https://news.uchicago.edu/story/economic-inequality-leads-democratic-erosion-study-finds
19- Tracking the Trump Administration's Harmful Executive Actions,: https://cohen.house.gov/TrumpAdminTracker
20- The Global state of Democracy 2025, Democracy on the Move, International IDEA, 2025, p 10: https://www.idea.int/sites/default/files/2025-09/global-state-of-
21- democracy-2025-democracy-on-the-move.pdf
Vanessa Williamson, understanding democratic Decline in the United states, 2023: : https://www.brookings.edu/articles/understanding-democratic-decline-in-the-united-states/

٢٢- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، كيف تتعامل المؤسسات الامريكية مع تهديدات الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤: https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index.

الهوامش:

(1) Samuel P. Huntington, Democracy's Third Wave, Journal of Democracy, Volume (2), Number (2), 1991, p33

(2) The Global state of Democracy 2025, Democracy on the Move, International IDEA, 2025, p 10: https://www.idea.int/sites/default/files/2025-09/global_state_of_democracy_2025_democracy_on_the_move.pdf

(3) Vanessa Williamson, understanding democratic Decline in the United states, 2023: : https://www.brookings.edu/articles/understanding_democratic_decline_in_the_united_states/

(4) Thomas Carothers and Brendan Hartnett, Misunderstanding Backsliding, Journal of Democracy, Volume(35), Issue(3), 2024, p30

(5) Stephan Haggard and Robert Kaufman, The Anatomy of Democratic Backsliding, Journal of Democracy, Volume (32), Number (4), October 2021, p 27-28

(6) Martin Brusis, Conditions and Consequences ofPopulism and Democratic Backsliding, International IDEA Background Paper, 2019, p 13

(7) Thomas Carothers and Brendan Hartnett, op. cit, p31

(8) Fareed Zakaria, Sees Reverse Wave of Democracy: https://now.fordham.edu/politics_and_society/fareed_zakaria_sees_reverse_wave_of_democracy.

(9) Armin Schafer and Michael Zurn, How to understand the rise of authoritarian populism, ECPRS political Science Blog: https://theloop.ecpr.eu/how_to_understand_the_rise_of_authoritarian_populism

(10) Lila Thulin, There's a term for Trump's political style: authoritarian populism: https://news.berkeley.edu/2025/01/21/theres_a_term_for_trumps_political_style_authoritarian_populism /

(11)Samuel P. Huntington, op. cit, p15.

(12)Marc F. Plattner, Illiberal Democraciy and the struggle on tge Right, Journal of Democracy, Volume(30), Issue (1), 2019, p8 .

(13)EIU's 2024 Democracy Index: trend of global democratic decline and strengthening authoritarianism continues through 2024: https://www.eiu.com/n/democracy_index_2024

(14)Jenny Breen, Democratic Erosion and the United States Supreme Court, Utah Law Review, volume(2024), number (2), U. S. A, 2024, p342.

(15) President Trump's Relationship with Congress in the First Year, American university Washington D C https://www.american.edu/spa/news/trump_first_year.cfm

(16)Kurt Weyland, why Democracy Trump populism : comparative Lessons reconsidered , Cambridge University press, volume(55), number (3), 2021, p481.

(17)Stephan Haggard and Robert Kaufman, The Anatomy of Democratic Backsliding, Journal of Democracy, Volume (32), Number (4), October 2021, p p27-29

(18)Tracking the Trump Administration's Harmful Executive Actions,: https://cohen.house.gov/TrumpAdminTracker

(19)Alexis de Tocqueville, Democracy in America, University of Chicago press, 2002, p23

(20) ينظر إلى: الدستور الامريكي ١٧٨٩، المادة ٢، الفقرة ٣

(21) Daniel Tagliarina, The 2020 Presidential Election" Judicial Nominations and Trump's Complicated Relationship with the Courts" , Springer International Publishing, 2022,P94

(22) Daniel Epps , Nonpartisan Supreme Court Reform and the Biden , Minnesota Law Review, volume (106), University of Minnesota Law, 2022, p2609

(23) Quinnipiac university: https://poll.qu.edu/poll-release?releaseid=3846

* تعرف الشعبوية بأنها ظاهرة اجتماعية –سياسية –تاريخية تتجسد بالقائد المنقذ الذي يحرك عواطف ومشاعر الناس في الاوقات الصعبة مقدماً نفسه بصورة الزعيم المنقذ من خلال دفاعه عن الناس وتلبية مطالبهم ومعبراً عن أرادتهم، وأن جميع ما يمرون به وما تشهده الديمقراطية من تراجع سببه النخب السياسية. للمزيد ينظر الى: حنفي قدري، الشعبوية بين القادة والجماهير، مجلة الديمقراطية، العدد(٦٢)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٦، ص٥٩.

(٢٤) عزمي بشارة، الشعبوية والازمة الدائمة للديمقراطية، مجلة سياسات عربية، العدد(٤٠) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩، ص٩

(25) يان فيرنر مولر ، ما الشعبوية، ترجمة: رشيد بوطيب، منتدى العلاقات العربية، قطر، ٢٠١٧، ص١٨

(26) Brendan Hartnett and Thomas Carothers, Misunderstanding Democratic Backsliding, Journal of Democracy, volume (35), number(3), 2024, 24-25.

(27) Eli G and Susan stokes, Income inequality and the erosion of democracy in the twenty-first century: https://doi.org/10.1073/pnas.2422543121

(28) Susan Stokes, Economic inequality leads to democratic erosion, study finds, UChicago: https://news.uchicago.edu/story/economic-inequality-leads-democratic-erosion-study-finds

(29) Pew Research Center, Most Americans want to limit campaign spending, say big donors have greater political influence, https://www.pewresearch.org/short-reads/2018/05/08/most-americans-want-to-limit-campaign-spending-say-big-donors-have-greater-political-influence/

(٣٠) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، كيف تتعامل المؤسسات الامريكية مع تهديدات الانتخابات الرئاسية: ٢٠٢٤: https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index

(٣١) المصدر نفسه.

(32) national Intelligence Council ,Foreign Threats to the 2020 US Federal Elections,2021: https://www.dni.gov

** تمثل أكبر فضيحة تجسس في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية إذ قام نيكسون بعد فوزه بصعوبة على منافسه هيوبرت همفري بربط أجهزة تنصت على مكاتب الحزب الديمقراطي عند التجديد للرئاسة عام ١٩٧٢ في مبنى وترغيت. تفجرت أزمة سياسية ضخمة وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس نيكسون. واستقال على إثر ذلك عام ١٩٧٤، وحوكم بسبب الفضيحة.

(33) Fatima Bhutto, Trust in Public Institutions: Causes of Decline and Ways to Restore It, Research Consortium Archive, volume (2), number (3),2024, p124

(34) Stanford Report, Hoover initiative addresses the erosion of trust in American institutions: https://news.stanford.edu/stories/2025/01/hoover-initiative-addresses-the-erosion-of-trust-in-american-institutions

(35) Pew Center, Americans' Deepening Mistrust of Institutions, https://www.pew.org/en/trend/archive/fall-2024/americans-deepening-mistrust-of-institutions

(36) bid

(37) Fatima Bhutto, op . cit , p125.

(38) Pew center, op. cit

(39) Stanford Report, op . cit.

(40) Stephan Haggard and Robert Kaufman, op .cit, p32.

(41) David F Levi, Declining Confidence in the Judiciary: https://judicature.duke.edu/articles/declining_confidence_in_the_judiciary/

(42) Pew Research center, op. cit

(43) Peter Grier, How America lost trust in elections – and why that matters: https://www.csmonitor.com/USA/Politics/2024/0412/trust_american_elections_voters_trump

(44) Pew Research Center, Partisanship and Political Animosity in 2016: https://www.pewresearch.org/politics/2016/06/22/partisanship_and_political_animosity_in_2016/

(45) Most Republicans view Democrats not as political opponents but as enemies: ,https://www.washingtonpost.com/politics/2021/02/10/most_republicans_see_democrats_not_political_opponents_enemies

(46) New Mexico secretary of state sues county commission over refusal to certify primary results: https://edition.cnn.com

(47) Steven Levitsky And Daniel Ziblatt, The Crisis of American Democracy: https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1272137.pdf

(48) Pew Research center, What It Takes to Truly Be 'One of Us: https://www.pewresearch.org/global

(49) Reachel Kleinfeled , The Rise of Political Violence in the United States , journal of Democracy , volume (32), issue (4), 2021, p78

(50) ABC News : https://abcnews.go.com/Politics/majority_americans_jan_attack_threatened_democracy_poll/story?id=81990555